

## التجارة الخارجية للعراق وأثرها على بعض المتغيرات الكلية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨ إطار تحليلي(\*)

أ.د. صباح نعمة علي  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة بغداد

Sabahnema1963@gmail.com

الباحث: سلام هامل بريغش  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة بغداد

salamhamel@gmail.com

### المستخلص:

للتجارة الخارجية الدور الفاعل والمهم في مجموعة كبيرة من متغيرات الاقتصاد الكلي، ويتضح هذا الأثر عمليا وبشكل واضح من خلال معرفة مقاييس الانفتاح التجاري للحالة الدراسية لهذا البحث (العراق)، وبالتالي الأثر الملقى على المتغيرات الكلية من القطاع الخارجي كنتيجة حتمية لضعف الجهاز الانتاجي في البلد، ومن جملة ما توصل اليه البحث ان الانفتاح التجاري في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ سواء أكان بقيود تنظيمية او دونها لا تؤدي الغرض الاقتصادي منها ما لم تكن هناك قدرة انتاجية تنافسية لها القدرة على مواجهة هذا التحدي، وبالتالي فإن مشكلة القطاع الخارجي في العراق هي مشكلة هيكلية وليست تنظيمية، وعليه هناك ضرورة لان يكون اتباع سياسة تجارية منفتحة مقرون بدعم وتطوير القطاعين الزراعي والصناعي المنتجة للسلع والخدمات بالجودة والكمية الكافية لسد الحاجة المحلية، الامر الذي من شأنه ان يسهم في تخفيف الصدمات المتأتية من القطاع الخارجي.

**الكلمات المفتاحية:** التدفق الدائري للدخل، تحرير التجارة، مقاييس الانفتاح التجاري.

### **Iraq's foreign trade and its impact on some macro variables for the period (2003-2018)/An analytical framework**

Researcher: Salam hamel breghish  
College of Administration and Economics  
University of Baghdad

Prof. Dr. Sabah Neama ali  
College of Administration and Economics  
University of Baghdad

### **Abstract:**

Foreign trade has an active and important role in a large group of macroeconomic variables. This effect is practically evident and clear through knowing the measures of trade openness for the case study for this research (Iraq), and thus the impact on the macro variables from the external sector as an inevitable result of the weakness of the productive apparatus in the country. Among the findings of the research is that the commercial openness in Iraq after 2003, whether with or without regulatory restrictions, does not fulfill its economic purpose unless there is a competitive production capacity that has the ability to meet this challenge. Therefore the problem of the external sector in Iraq is a structural problem It is not a regulatory one. Accordingly, there is a need for an open trade policy to be accompanied by support and development of the agricultural and industrial sectors producing goods and services

(\*) بحث مستل من أطروحة دكتوراه.

with sufficient quality and quantity to meet the local need, which would contribute to mitigating shocks from the external sector.

**Keywords:** Circular flow of income, trade liberalization, measures of trade openness.

## المقدمة

تعد التجارة الخارجية من الركائز الأساسية للنهوض بإقتصاديات البلدان بغض النظر عن مستوى تقدمها، وذلك من خلال مساهمتها الفاعلة في رفع مستوى المعيشة ورفاهية مجتمعاتها من خلال ما توفره من سلع وخدمات لا يتم أو لا يمكن انتاجها على المستوى المحلي للدولة أو عدم امكانية الجهاز الانتاجي توفيرها بكميات مناسبة، إضافة الى ذلك فهي (التجارة الخارجية) تعمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية ما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تحت إطار تنظيمي عالمي مؤسسي يضم اغلب بلدان العالم، وبالتالي فإن التجارة الخارجية تشكل دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية.

وفي هذا الإطار فقد ظهرت مجموعة من المفاهيم الحديثة التي تعبر عن طبيعة العلاقات التجارية ما بين الشركاء التجاريين، من ضمنها (الانفتاح التجاري Trade openness) والذي ظهر كمصطلح في اوائل السبعينات من القرن المنصرم، وأصبح من المواضيع الهامة في الاقتصاد بشكل عام رغم تعدد الآراء حول ايجاد مفهوم شامل له، كونه ذو ارتباطات متشعبة مع اقرانه من المصطلحات التي تحمل ذات المغزى.

تعمل سياسات الاقتصاد الكلي على تسهيل مهمة تحديد حجم الاختلال عبر الزمن، وذلك عن طريق التعرف على آلية التوازن والمتغيرات الحاكمة لهذا التوازن واستخدام نماذج التوازن الكلي. وبالتالي فإن متغير التجارة الخارجية هو عامل مهم في جميع نماذج التوازن الكلي عند دراسة حالة (الاقتصادات المفتوحة open economy).

## منهجية البحث

اولاً. **مشكلة البحث:** تتجلى اشكالية البحث من ان الانفتاح التجاري في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ دون قيود تنظيمية، الامر الذي انعكس على نمو الناتج المحلي بصورة غير سليمة نتيجة لوجود تحديات تعرض الاقتصاد العراقي لتخلف وعدم قدرة الجهاز الانتاجي على تلبية الطلب المحلي المتزايد على السلع والخدمات من جانب، وعدم قدرته على منافسة السلع الاجنبية من جانب آخر، الامر الذي ينعكس على حالة التوازن الكلي من خلال سلسلة الاختلالات الحاصلة في ميزان المدفوعات.

**ثانياً. اهداف البحث:** يهدف البحث الى تحقيق ما يأتي:

❖ التعرف الى وجود سياسة تجارية ملائمة أكثر انفتاحاً يزيد من تقلب المتغيرات الكلية للاقتصاد العراقي.

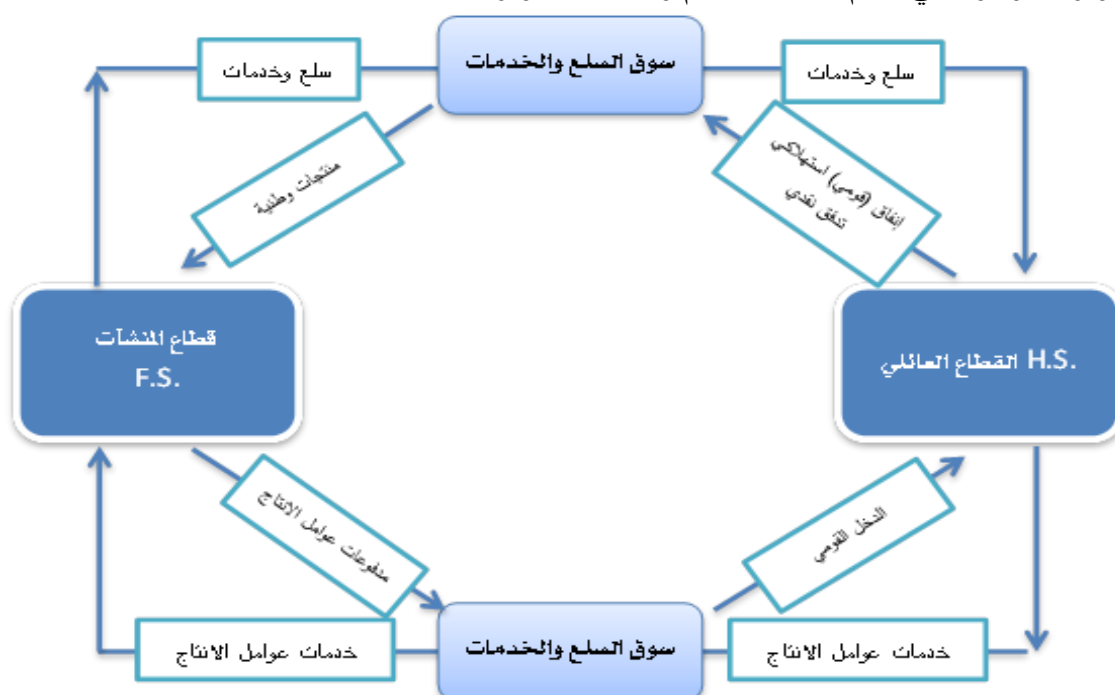
❖ التعرف على النتائج الاقتصادية الناتجة للانفتاح التجاري "التحرر التجاري" في العراق.

**ثالثاً. فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها بأن هناك آثار متباينة للانفتاح التجاري على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، والتي بدورها ترفع من مستويات الاختلال الهيكلي في الاقتصاد والمقترنة بضياغ فرص النهوض بواقع حال الجهاز الانتاجي.

رابعاً. **زمان ومكان البحث:** العراق دراسة حالة، للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨.

## المبحث الاول: الجانب النظري للبحث

اولاً. الاستدلال بالتدفق الدائري للدخل لبيان أهمية التجارة الخارجية: ستتم معالجة التدفق الدائري للدخل على شكل مستويات أو مراحل وحسب ما يتضمنه النظام الاقتصادي من قطاعات، وبالتالي نستدل على مفهوم التوازن بناءً على كل شكل من هذه الأشكال، النظام الاقتصادي "البسيط" الموضح في الشكل (١) أدناه لا يتضمن على القطاع الحكومي ولا القطاع المالي ولا حتى على التجارة الخارجية، وبالتالي فإننا هنا نفترض ان الافراد أو الأسر تتفق جميع مدخولاتها وبالتالي لا توجد أي مدخرات، وان السلع والخدمات المستهلكة هي محلية الصنع، وعليه فإن التدفق في الجزء العلوي من الشكل محل البحث يكون مساوياً الى التدفق في الجزء السفلي منه. عندما يكون هذا التوازن موجوداً في نظام ما عادة ما يتم وصفه بأنه توازن.



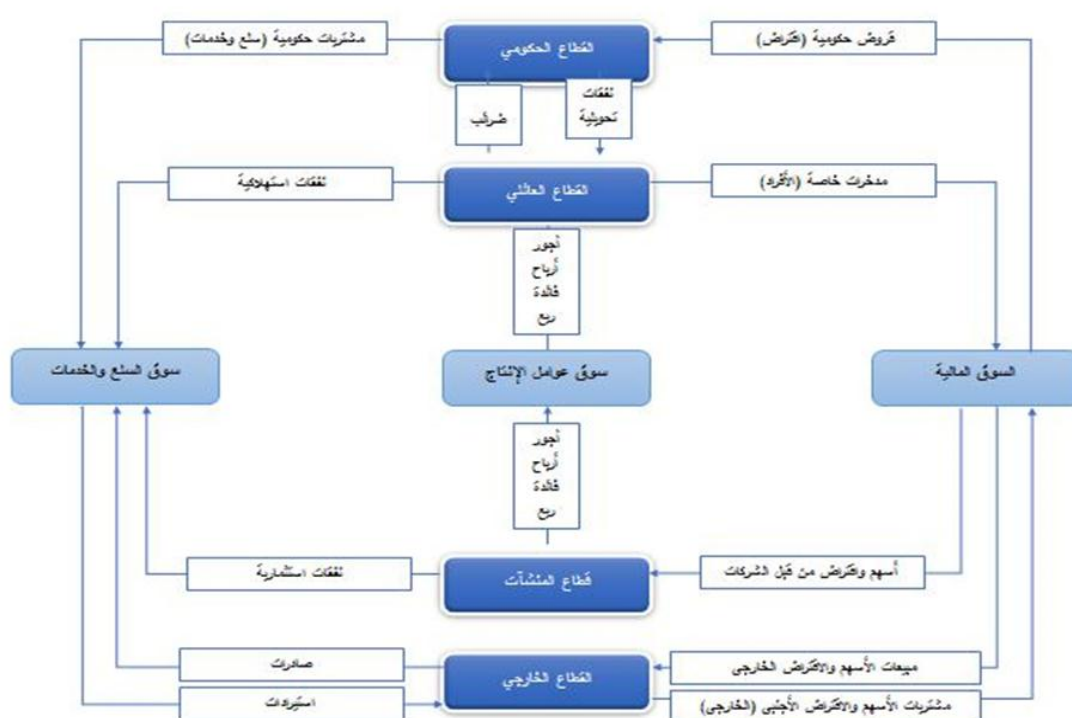
الشكل (١): التدفق الدائري للدخل-النموذج البسيط

Source: (Nellis, 2004: 49).

وبالتالي فإن التوازن هنا يشير الى الحالة التي ينفق فيها اجمالي الدخل ويولد مستوى معين من النشاط الاقتصادي (بأي حجم كان) (Nellis, 2004: 51).

إذا تم اضافة القطاعات الثلاثة (الحكومي، المالي، الخارجي) الى نموذج الاقتصاد أعلاه والتي لم تذكر لاجراض تبسيط عملية التحليل، فإننا نحصل على نموذج التدفق الدائري الموسع للدخل "Expanded circular flow of income model"، ويعد هذا النموذج أكثر واقعية والذي يعرف بنموذج الاقتصاد المفتوح open economy.

ويرتبط التدفق الدائري بين القطاعات الاربعة للاقتصاد "القطاع العائلي، المنشآت، الحكومي والقطاع الخارجي" عبر ثلاث أنواع من الاسواق: اسواق العوامل واسواق السلع والخدمات والاسواق المالية (Margaret Ray, 2010: 104). وكما هو موضح في الشكل (٢) التدفق الدائري للدخل-النموذج الموسع:



الشكل (٢): التدفق الدائري للدخل-النموذج الموسع

Source: (Margaret Ray, 2010: 104)

إذ يتدفق الدخل "الاموال" من المنشآت الى القطاع العائلي على شكل اجور وارباح وفوائد وايجار من خلال اسواق العوامل، بعد دفع الضرائب للحكومة وتلقي التحويلات الحكومية يعمل الافراد بتخصيص الدخل المتبقي "الدخل المتاح" كمداخرات خاصة وانفاق استهلاكي، ويتم عبر الاسواق المالية توجيه المداخرات الخاصة كانفاق استثماري عن طريق المنشآت، وبدوره يتدفق الدخل من القطاعين الحكومي والعائلي الى المنشآت لدفع ثمن شراء السلع والخدمات، اما الصادرات من السلع والخدمات فإنها تولد تدفق الاموال الى الاقتصاد، عكسها الواردات التي تعمل على تدفق الاموال من الاقتصاد.

وبالتالي يكون النموذج هنا مكتملا، بمعنى اننا نصف ظروف التوازن التي لن يكون فيها ميل الى تغيير الدخل القومي، اذ ان القيمة الاجمالية للتسريبات الفعلية (مداخرات، ضرائب، واردات) تساوي القيمة الاجمالية للحقن (استثمار، إنفاق حكومي، صادرات) المتحقق "الفعلي" في الاقتصاد.

كما هو موضح في الشكل (٢)، فإن الافراد يتلقون دخلا من اسواق العوامل تتضمن (اجور، فوائد السندات المستثمرة، ايجار استخدام الاراضي او المباني، وارباح)، يعمل الافراد بدورهم على انفاق معظم الدخل المتحصل عليه من عوامل الانتاج على السلع والخدمات، وهذه العملية تتم كما ذكرنا سابقا بعد دفع جزء من هذه الدخول الى الحكومة على شكل ضرائب وتلقي التحويلات الحكومية (الدخل المتاح)، وبدورها فإن سوق السلع لا تمتص جميع هذا الدخل بسبب تخصيص جزء منه كمداخرات خاصة، تذهب هذه المداخرات الخاصة الى الاسواق المالية حيث يقوم الافراد والبنوك والمؤسسات الاخرى بشراء وبيع الاسهم والسندات، وبدورها وبحسب طبيعة

عمل الاسواق المالية الاقراضية والاستثمارية (اوراق مالية) فإنها تتلقى وتقدم الاموال الى كل من الحكومة والقطاع الخارجي، ومن الجانب الاخر من هذه الدورة تستخدم الحكومة الكثير من الايرادات الضريبية والاموال المقترضة من الاسواق المالية من خلال الاقتراض الحكومي (بعد دفع النفقات التحويلية) لشراء السلع والخدمات، وهذه السلع والخدمات إما ان تكون محلية الصنع أو تكون اجنبية يتم تغطيتها عن طريق الاستيراد. (Margaret Ray, 2010: 105-106).

وبالتالي تتجسد عناصر التسرب والحقن الثلاثة في كل من: القطاع الخارجي (عندما يستورد بلد ما سلعا وخدمات من دولة أخرى فإن هذا يمثل تسربا للدخل القومي من الاقتصاد، وعندما يشتري الاجانب صادرات السلع والخدمات فهذا يمثل دخول اموال جديدة الى البلاد وهي حقنه للدخل) والقطاع الحكومي (اذ تمثل الضرائب (شخصية وشركات) تسرب من التدفق الدائري للدخل، والنفقات الحكومية حقن للتدفق الدائري الناشئ عن قرارات الانفاق) اضافة الى قرارات الادخار والاستثمار المتخذة في كل من الاسواق المالية والافراد.

وبناء على ما تقدم فإن التوازن الكلي هنا يقوم على اشتراط ان مستوى توازن الدخل القومي هو المستوى الذي تكون فيه التسرب الكلي يساوي الحقن الكلي (Nellis, 2004: 56).

**ثانياً. الانفتاح التجاري-المفهوم والمقاييس:** ان مفهوم تحرير التجارة يرتبط للوهلة الاولى بالتعريف المنخفضة أو المنعدمة وهو أمر صائب الى حد ما، ولكن تخفيض التعرفة او الغائها ما هو الا جزء من المقصود بتحرير التجارة، فمفهوم تحرير التجارة اوسع إذ يشمل أمور عدة اضافة الى تخفيض التعرفة منها: التغلب على العوائق غير التعريفية التي تأخذ اشكالا عديدة (ومنها: القيود الكمية ورخص الاستيراد والقيود على الصرف الأجنبي وحظر التصدير أو الاستيراد والإجراءات الجمركية المعقدة واستخدام المواصفات والمقاييس ومواصفات الغذاء واشتراطات معلومات المنتجات بشكل يعيق التجارة)، والاصلاحات الداخلية التي قد لا ترتبط مباشرة بالتعريف الجمركية كالتغلب على الاجراءات البيروقراطية على المنافذ الحدودية والمتعلقة بالجمارك واجراءاتها كإجراءات الفحص والتفتيش وشهادات المنشأ، وبهذا فإن تحرير التجارة هو مفهوم واسع يتضمن نواحي وجوانب عديدة لا ترتبط بالضرورة بالتخفيض الكمركي (غنيم، ٢٠٠٦: ٢). وكذلك يعرف تحرير التجارة بأنه أي فعل من شأنه أن يجعل النظام التجاري أكثر حيادية (نظام تجاري دون التدخل الحكومي) (Shafaeddin, 2005: 3)، وهنا يلاحظ بأن تحقيق الحيادية في النظام التجاري يمكن تحقيقه بمعدلات ايجابية ومتساوية من ناحية الحماية للصادرات والواردات، وبالتالي فإن هذا التوجه لا يعني بالضرورة وجود نظام ليبرالي.

اما فيما يتعلق بمقاييس الانفتاح التجاري، فنقسم بدورها الى نوعان: الاول قائم على حجم التجارة والاخر على القيود التجارية (Mbogela, 2015: 91)، المقاييس الخاصة بالنوع الاول "حجم التجارة" هي ثلاث: (١) الواردات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، (٢) الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، (٣) مجموع التجارة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ويتميز هذا النوع من كون المقاييس فيه سهلة الاستخدام في قياس التدفقات التجارية، إلا ان ما يعيبه عده مقاييس احادي البعد للانفتاح التجاري كما انه ليس له أطر نظرية، اما النوع الثاني "القيود التجارية" إن المقاييس فيه تقسم الى اربع: (١) متوسط اسعار التعرفة الجمركية على الواردات، (٢) متوسط التعرفة الجمركية، (٣) معدل نمو الصادرات، (٤) نسبة الرسوم الجمركية التي تم تحصيلها.

## المبحث الثاني: تحليل واقع التجارة الخارجية في العراق من خلال بيان الاثر على بعض المتغيرات الكلية

أولاً. بنية التجارة الخارجية في العراق: ان بنية التجارة الخارجية في العراق ليست بذلك التعقيد وخاصة في جانب السلع المصدرة، فالعراق كان وما زال يعتمد في صادراته على سلعة واحدة تقريباً، وذلك بهيمنة النفط الخام كسلعة مصدرة على نسبة كبيرة من هذه البنية، ففي عام ٢٠١٨ على سبيل المثال لا الحصر شكلت صادرات النفط الخام نسبة (٩٨%) تقريباً من اجمالي الصادرات (نفط خام، منتجات نفطية و مواد سلعية أخرى)، اذ بلغت الاخيرة ما يعادل (٨٥,٢) مليار دولار امريكي فيما بلغت قيمة صادرات النفط الخام (٨٣,٨) مليار دولار امريكي (التخطيط، ايار ٢٠١٩: ٣).

اذ يلاحظ من الجدول (١) الاهمية النسبية للصادرات العراقية من النفط الخام للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٣) مما يميز الاقتصاد العراقي بالطبيعة الاحادية لبنية الصادرات، والتي تقدر بأسوء الاحوال بـ (٩٩,٨%) من اجمالي اقيام الصادرات العراقية، بنية الصادرات العراقية هذه وطبيعتها الريعية جعلت الاقتصاد العراقي ذو حساسية عالية تجاه تغير اسعار النفط العالمية من جهة وللتغيرات في قيمة سعر الصرف المعتمد (الدولار الامريكي)، اما الصادرات السلعية بالاضافة الى صادرات المنتجات النفطية فتكاد لا تشكل اي ثقل في بنية الصادرات العراقية، وهذا الامر لا يشير سوى الى الغياب الواضح في القاعدة الانتاجية للسلع والخدمات الموجهة نحو التصدير.

وكذا الحال فيما يخص الواردات، والتي تتبع اهميتها من تلبية الطلب المحلي المتنامي من السلع والخدمات الاساسية والمقترن بضعف أو غياب الجهاز الانتاجي عن تغطيتها، فالعراق يعتمد بشكل يكاد يكون شبه كلي على الاستيراد بغية سد احتياجات الطلب المحلي من السلع المختلفة، اذ بلغ اجمالي الاستيرادات لعام ٢٠١٨ من المواد السلعية والمنتجات النفطية ما قيمته (٣٧) مليار دولار امريكي (التخطيط، تقرير الاستيرادات لسنة ٢٠١٨: تشرين الثاني ٢٠١٩: ٣)، ونتيجة لذلك الضعف في القاعدة الإنتاجية للعراق فإنه يكون مضطر لاستيراد ما يقارب (٩٥%) من السلع الصناعية و(٨٥%) من المواد الغذائية لسد حاجة الطلب المحلي. (سالم عبد الحسن رسن، ٢٠١٧: ١٣٢).

الجدول (١): الاهمية النسبية لمكونات الصادرات من اجمالي الصادرات الكلية في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٣) (مليون دولار امريكي)

| السنة | اجمالي الصادرات | الصادرات النفطية | الاهمية النسبية % | الصادرات السلعية | الاهمية النسبية % | الصادرات النفطية | الاهمية النسبية % |
|-------|-----------------|------------------|-------------------|------------------|-------------------|------------------|-------------------|
| ٢٠٠٣  | ٧٩٩١            | ٧٥١٩             | ٩٤                | ٤٧٢              | ٦                 | -                | -                 |
| ٢٠٠٤  | ١٨٤٩١           | ١٧٧٥١            | ٩٥,٩٩             | ٧٤٠              | ٤,٠١              | -                | -                 |
| ٢٠٠٥  | ٢٣٨٠٩           | ٢٣٣١٨            | ٩٧,٩              | ١٠٩,٧٩٢          | ٠,٥               | ٣٧٩,٤٦٩          | ١,٦               |
| ٢٠٠٦  | ٢٩٣٦١           | ٢٨٦١٠            | ٩٧                | ١٦٠              | ٠,٥               | ٥٥٦              | ١,٩               |
| ٢٠٠٧  | ٤١٢٦٨           | ٣٩٥٣١            | ٩٥,٨              | ١٧٢              | ٠,٤               | ١٥٦٥             | ٣,٨               |
| ٢٠٠٨  | ٦١٣٠٠           | ٥٩٥٠٠            | ٩٧,١              | ٢٠٠,٣            | ٠,٣               | ١٥٠٠             | ٢,٤               |
| ٢٠٠٩  | ٤١٨٠٠           | ٤١٣٠٠            | ٩٨,٨              | ١٣٦,٩            | ٠,٣               | ٣٢٥              | ٠,٨               |
| ٢٠١٠  | ٥٢٤٠٠           | ٥٢٢٠٠            | ٩٩,٦              | ١٩٥,٩            | ٠,٤               | ٨٤,١             | ٠,٢               |

| السنة | اجمالي الصادرات | الصادرات النفطية | الاهمية النسبية % | الصادرات السلعية | الاهمية النسبية % | الصادرات النفطية | الاهمية النسبية % |
|-------|-----------------|------------------|-------------------|------------------|-------------------|------------------|-------------------|
| ٢٠١١  | ٨٣٢٠٠           | ٨٣٠٠٠            | ٩٩,٨              | ٢١٩,٧            | ٠,٣               | ٢٠,١             | ٠,٠               |
| ٢٠١٢  | ٩٤٤٠٠           | ٩٤٠٠٠            | ٩٩,٦              | ٢٩٤              | ٠,٣               | ٧٠               | ٠,١               |
| ٢٠١٣  | ٨٩٧٠٠           | ٨٩٢٠٠            | ٩٩,٤              | ٣٣٩,٤            | ٠,٤               | ١٨٨              | ٠,٢               |
| ٢٠١٤  | ٨٤٥٠٠           | ٨٤١٠٠            | ٩٩,٥              | ٢٠٢,٧            | ٠,٢               | ١٧٣,٥            | ٠,٢               |
| ٢٠١٥  | ٤٩٤٠٠           | ٤٩١٠٠            | ٩٩,٤              | ١٩١,٢            | ٠,٤               | ١٥٣,١            | ٠,٣               |
| ٢٠١٦  | ٥١٧٠٠           | ٤٣٦٠٠            | ٨٤,٣              | ١٠٨,٣            | ٠,٢               | ٦٠,٨             | ٠,١               |
| ٢٠١٧  | ٦٠٠٠٠           | ٥٩٦٠٠            | ٩٩,٣              | ٢٩١,٩            | ٠,٥               | ١٧٠,٢            | ٠,٣               |
| ٢٠١٨  | ٨٥٢٠٠           | ٨٣٨٠٠            | ٩٨,٤              | ١٠٢٥,٤           | ١,٢               | ٣٤١,٥            | ٠,٤               |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على اصدارات مختلفة من تقارير الصادرات، والصادرة عن وزارة التخطيط للسنوات ٢٠٠٣-٢٠١٨.

❖ تجدر الملاحظة هنا الى وجود تباين في الارقام عند جمعها وهذا عائد الى التقرير، اذ عمد الباحث الى وضعها كما هي من المصدر.

❖ النسب المئوية الخاصة بالاهمية النسبية من عمل الباحث.

**ثانياً. تطور وضع ميزان المدفوعات (الميزان التجاري)، واستخدام مقاييس الانفتاح التجاري في العراق:** سيتم التعاطي مع ميزان المدفوعات ولاغراض دراسية من خلال تناوله في جزئين، وفي هذا البحث سنعمد الى تحليل الجزء الاول منه، وهو (الميزان التجاري).

آلية الحكم على وضع الميزان التجاري في كونه سليم أو يعاني من تشوه واختلال يكون قائم على مستويين، الاول هو رقمي أو محاسبي يعتمد على بيان الموقف النهائي لأقيام الصادرات والاستيرادات "وهو الاختلال من عدمه"، والثاني هو حقيقي يستند الى مصدر أو نوع السلع المصدرة والمستوردة "وهو التشوه من عدمه"، فليس من المنطقي ان يتم الحكم على الميزان التجاري لبلد ما بأنه سليم بالرغم من انه لا يعاني من اي عجز "اختلال" دون معرفة هيكل الصادرات السلعية وكذلك الاستيرادات، وعلى ذات المنوال سيتم تحليل الميزان التجاري في العراق.

وبالعودة الى الجدول (١) سابق الطرح، يتضح جلياً لنا حجم التشوه في الميزان التجاري من ناحية الصادرات، وكذلك الاستيرادات "في الجدول" (٢) وهي اشكالية تم طرحها في الصفحات السابقة، هذا فيما يخص المستوى النوعي للميزان التجاري، أما على المستوى الرقمي، فإن حجم الصادرات "كإجمالي" تجاوز بصورة واضحة حجم الاستيرادات لاغلب سنوات الدراسة، وبالتالي فإن الميزان التجاري في هذا الوضع يحقق ارقاما موجبة من خلال تشكيله لفوائض تعمل على تجميل صورته الرقمية. إلا اننا اذا ما تحولنا في التحليل الى الجدول (٢)، والذي يبين الوضع العام للصادرات دون تضمين الصادرات النفطية فيه، فنلاحظ ان هذا الامر "تحسن وضع الميزان التجاري" لا يفسر بأنه تحسن في بنية التجارة الخارجية اذا ما علمنا تفاصيل هذه البنية والتي يغلب عليها صفة الاحادية من خلال طغيان صادرات النفط الخام على الميزان التجاري، اما فيما يخص المقاييس أو المؤشرات الثلاث للانفتاح التجاري فإن تحليل النتائج لها يكون نسبي، أي بناءً على ما تم استخدامه من بيانات، فكل مقياس له خصوصية وطريقة تحليل نتائجه تكون مختلفة عن الآخر.

ولكون الدراسة اختصت بتحليل حالة "العراق" فإنه ولخصوصية الاقتصاد العراقي سيتم تحليل مقاييس الانفتاح التجاري وفق الجدولين (٢ و ٣) كل على حدة، اي بصيغة اخرى سيتم تحليل هذه المقاييس مع النفط الخام ودونه.

اذ نلاحظ من الجدول (٢)، والمتضمن بنية التجارة الخارجية في العراق "متضمنة بيانات النفط الخام" ونسب الانفتاح التجاري وفق المقاييس الثلاث، بأنه وبشكل عام تكون نسب الانفتاح التجاري وفق هذه المقاييس ذات تقلب نسبي وذات اتجاه تنازلي ايضاً، فتقل الصادرات النفطية يتضح جلياً من خلال متابعة نسب الانفتاح التجاري، اذ ان نسب مقياس الانفتاح التجاري على اساس  $(X/GDP)\%$  لم تسجل انخفاضاً دون الـ  $(٥٠\%)$  حتى ما بعد عام ٢٠٠٨، بينما سجلت خلال المدة (٢٠٠٩-٢٠١٨) ما بين  $(٢٦-٤٥)\%$  تقريباً، وبمعدلات مختلفة خلال كل سنة، ويعود ذلك الى انخفاض اسعار النفط الخام وبدرجات متفاوتة (التخطيط، التقرير السنوي للصادرات لسنة ٢٠٠٩، ٢٠١٠: ٢) خلال المدة محل البحث، وكذلك يكون ذات الامر "فيما يخص ثقل الصادرات النفطية" باستخدام مقياس  $(X+M/GDP)\%$  اذ ان نسب الانفتاح التجاري وفق هذا المقياس كانت مرتفعة جداً تعدت نسبة الـ  $(١٠٠\%)$  خلال السنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٥) بينما خلال السنوات التي تلتها لم تنخفض دون الـ  $(٥٠\%)$  إلا في سنة واحدة وهي سنة ٢٠١٧ وبمعدل  $(٤٨\%)$ ، اما في السنوات المتبقية فتراوحت معدلات الانفتاح التجاري وفق هذا المقياس ما بين  $(٥١-٩٠\%)$  تقريباً. اما المقياس القائم على اساس الواردات  $(M/GDP)\%$  سيتم تحليل بياناته في الجزء ادناه والخاص باستبعاد متغير صادرات النفط الخام، كون الواردات في كلتا الحالتين متشابهة الى حد بعيد.

فيما يخص الجدول (٣)، والمتضمن بنية التجارة الخارجية في العراق (عدا النفط)، ونسب الانفتاح التجاري خلال مدة الدراسة، يتضمن المقياس الاول والمقياس الثالث والقائمين على أساس  $(M/GDP)\%$  و  $(X+M/GDP)\%$  تبعاً، يكون فيه الاول مبني على اساس نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي، والآخر نسبة مجموع كل من الواردات والصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي، اذ يبين هذان المؤشران تأثير (الواردات) كمتغير اساسي "بغض النظر عن ما تتضمنه من سلع سواء أكانت استهلاكية من الدرجة الاولى أو رأسمالية ذات طابع انتاجي" على الناتج المحلي الاجمالي، ونجد انه كلما ارتفعت هذه النسبة وكانت قريبة من الواحد الصحيح أو بصيغة مئوية  $(١٠٠\%)$ ، كلما اشار ذلك على ان التجارة فيه تكون منفتحة نحو الاستيراد بشكل كبير، وبحسب هذا المؤشر ومن خلال دراسة حالة العراق يلاحظ بأن النسب تتذبذب نزولاً وبشكل تدريجي وبحسب سنوات الدراسة، اذ ان نسب هذين المؤشران تجاوزت الـ  $(٦٠\%)$  خلال السنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٥)، غير انها فيما بعد ذلك تراوحت ما بين  $(١٦-٣٩\%)$  حتى نهاية عام ٢٠١٨، كانت ادناها في عام ٢٠١٤ هي السنة التي شهدت توترات امنية خطيرة.

ونشير هنا الى انه تم تحليل كل من هذين المتغيرين وعددهما قرنين لبعضهما كنتيجة للثقل الواضح لمتغير الواردات في حسابهما مما جعل نتائجهما "كنسب" مقاربة الى حد كبير.

الجدول (٢): بنية التجارة الخارجية في العراق (مع النفط)، ونسب الانفتاح التجاري للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨) (مليون دينار عراقي)

| السنة | اجمالي الصادرات | اجمالي الاستيرادات | الميزان التجاري | الانفتاح التجاري وفق (M/GDP)% | الانفتاح التجاري وفق (X/GDP)% | الانفتاح التجاري وفق (X+M/GDP)% |
|-------|-----------------|--------------------|-----------------|-------------------------------|-------------------------------|---------------------------------|
| ٢٠٠٣  | ٢٢٨٩٧٢٤٦,٢      | ٢٢٧٣٤٢٥٤,٤         | ١٦٢٩٩١,٨        | ٧٦,٨                          | ٧٧,٤                          | ١٥٤,٢                           |
| ٢٠٠٤  | ٢٩٩٥٦٠٢٠        | ٣٤٠٥٩٦٩            | (٤٠٩٤٩٤٩)       | ٦٤,٠                          | ٥٦,٣                          | ١٢٠,٢                           |
| ٢٠٠٥  | ٣٩٩٦٣٩٤٥        | ٤٥١٤٥٧١٠           | (٥١٨١٧٦٥)       | ٦١,٤                          | ٥٤,٣                          | ١١٥,٧                           |
| ٢٠٠٦  | ٤٨٧٨٠٣٩٠,٦      | ٣٦٩١٤٧٠٧,٨         | ١١٨٦٥٦٨٢,٨      | ٣٨,٦                          | ٥١,٠                          | ٨٩,٧                            |
| ٢٠٠٧  | ٥١١٥٨٠٣٩,١      | ٣١٤٢٢٧٥٣           | ١٩٧٣٥٢٨٦,١      | ٢٨,٢                          | ٤٥,٩                          | ٧٤,١                            |
| ٢٠٠٨  | ٧٩٠٢٨٥٥٨,٧      | ٤٨٢٤٩٧٦٨,٦         | ٣٠٧٧٨٧٩٠,١      | ٣٠,٧                          | ٥٠,٣                          | ٨١,١                            |
| ٢٠٠٩  | ٥١٤٧٣٥٦٥        | ٥١٣٢٦١٤٥           | ١٤٧٤٢٠          | ٣٩,٣                          | ٣٩,٤                          | ٧٨,٧                            |
| ٢٠١٠  | ٦٣٨٨٠٧١٣        | ٥٥٢٣٢٦٥٨           | ٨٦٤٨٠٥٥         | ٣٤,١                          | ٣٩,٤                          | ٧٣,٥                            |
| ٢٠١١  | ٩٦٥٣١٣١٨        | ٦٠٣١٦٥٤٢           | ٣٦٢١٤٧٧٦        | ٢٧,٨                          | ٤٤,٤                          | ٧٢,٢                            |
| ٢٠١٢  | ١١٠٤٣٧٩٠٠,١     | ٧٣٩٨٠٢٥١,٤         | ٣٦٤٥٧٦٤٨,٧      | ٢٩,١                          | ٤٣,٤                          | ٧٢,٥                            |
| ٢٠١٣  | ١٠٤٦٤٥٥٠٠       | ٧٥٩١٠٩١٤,٢         | ٢٨٧٣٤٥٨٥,٨      | ٢٧,٧                          | ٣٨,٢                          | ٦٦,٠                            |
| ٢٠١٤  | ٩٨٣٣٦٩٠٠,٢      | ٤٣٢٦١٧١١,١         | ٥٥٠٧٥١٨٩,١      | ١٦,٢                          | ٣٦,٩                          | ٥٣,٢                            |
| ٢٠١٥  | ٥٧٥٢٦٩٠٠,٣      | ٤٨٦٧٨٢٣٢,٧         | ٨٨٤٨٦٦٧,٦       | ٢٥,٠                          | ٢٩,٥                          | ٥٤,٦                            |
| ٢٠١٦  | ٥١٧٤٢٥٠٠,٦      | ٥٧٣٥٣٣٢٤,٣         | (٥٦١٠٨٢٣,٧)     | ٢٩,١                          | ٢٦,٣                          | ٥٥,٤                            |
| ٢٠١٧  | ٧٠٩٥٠١٠٠,٣      | ٣٧٣٦١٢١٨,٧         | ٣٣٥٨٨٨٨١,٦      | ١٦,٦                          | ٣١,٤                          | ٤٨,٠                            |
| ٢٠١٨  | ٨٥١٨١٨٠٠,٧      | ٤٣٨٠٤٥١١,١         | ٤١٣٧٧٢٨٩,٦      | ١٧,٤                          | ٣٣,٩                          | ٥١,٤                            |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على اصدارات مختلفة من تقارير الصادرات، والصادرة عن وزارة التخطيط لسنوات مختلفة.

الجدول (٣): بنية التجارة الخارجية في العراق (عدا النفط)، ونسب الانفتاح التجاري للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨) (مليون دينار عراقي)

| السنة | اجمالي الصادرات "عدا النفط" | اجمالي الاستيرادات | الميزان التجاري | الانفتاح التجاري وفق (M/GDP)% | الانفتاح التجاري وفق (X/GDP)% | الانفتاح التجاري وفق (X+M/GDP)% |
|-------|-----------------------------|--------------------|-----------------|-------------------------------|-------------------------------|---------------------------------|
| ٢٠٠٣  | ١٣٧٣٨٣٤,٧                   | ٢٢٧٣٤٢٥٤,٤         | (٢١٣٦٠٤١٩,٧)    | ٧٦,٨                          | ٤,٦                           | ٨١,٥                            |
| ٢٠٠٤  | ١٢٠١٢٣٦,٤                   | ٣٤٠٥٩٦٩            | (٣٢٨٤٩٧٣٢,٦)    | ٦٤,٠                          | ٢,٣                           | ٦٦,٢                            |
| ٢٠٠٥  | ١٦٤٦٨٥                      | ٤٥١٤٥٧١٠           | (٤٤٩٨١٠٢٥)      | ٦١,٤                          | ٠,٢                           | ٦١,٦                            |
| ٢٠٠٦  | ٢٣٥١٦٠,١                    | ٣٦٩١٤٧٠٧,٨         | (٣٦٦٧٩٥٤٧,٧)    | ٣٨,٦                          | ٠,٢                           | ٣٨,٩                            |
| ٢٠٠٧  | ٢١٨٣٨٣,٩                    | ٣١٤٢٢٧٥٣           | (٣١٢٠٤٣٦٩,١)    | ٢٨,٢                          | ٠,٢                           | ٢٨,٤                            |
| ٢٠٠٨  | ٢٤٠٣٦٢,٤                    | ٤٨٢٤٩٧٦٨,٦         | (٤٨٠٠٩٤٠٦,٢)    | ٣٠,٧                          | ٠,٢                           | ٣٠,٩                            |
| ٢٠٠٩  | ١٦٤٣٢٦,٤                    | ٥١٣٢٦١٤٥           | (٥١١٦١٨١٨,٦)    | ٣٩,٣                          | ٠,١                           | ٣٩,٤                            |
| ٢٠١٠  | ٢٣٥١٣٤,٧                    | ٥٥٢٣٢٦٥٨           | (٥٤٩٩٧٥٢٣,٣)    | ٣٤,١                          | ٠,١                           | ٣٤,٢                            |
| ٢٠١١  | ٢٦١٨٢٩,٥                    | ٦٠٣١٦٥٤٢           | (٦٠٠٥٤٧١٢,٥)    | ٢٧,٨                          | ٠,١                           | ٢٧,٩                            |
| ٢٠١٢  | ٣٤٣٨٣٥                      | ٧٣٩٨٠٢٥١,٤         | (٧٣٦٣٦٤١٦,٤)    | ٢٩,١                          | ٠,١                           | ٢٩,٢                            |
| ٢٠١٣  | ٤٠٢٢١٦,٨                    | ٧٥٩١٠٩١٤,٢         | (٧٥٥٠٨٦٩٧,٤)    | ٢٧,٧                          | ٠,١                           | ٢٧,٩                            |
| ٢٠١٤  | ٢٤١٥٤٨,٤                    | ٤٣٢٦١٧١١,١         | (٤٣٠٢٠١٦٢,٧)    | ١٦,٢                          | ٠,١                           | ١٦,٣                            |
| ٢٠١٥  | ٢٣٠٥١٧,٧                    | ٤٨٦٧٨٢٣٢,٧         | (٤٨٤٤٧٧١٥)      | ٢٥,٠                          | ٠,١                           | ٢٥,١                            |
| ٢٠١٦  | ١٠٨٣٠١,١                    | ٥٧٣٥٣٣٢٤,٣         | (٥٧٢٤٥٠٢٣,٢)    | ٢٩,١                          | ٠,١                           | ٢٩,٢                            |
| ٢٠١٧  | ٣٤٨٦٩٧,٣                    | ٣٧٣٦١٢١٨,٧         | (٣٧٠١٢٥٢١,٤)    | ١٦,٦                          | ٠,٢                           | ١٦,٧                            |
| ٢٠١٨  | ١٢١٢٠٨٩                     | ٤٣٨٠٤٥١١,١         | (٤٢٥٩٢٤٢٢,١)    | ١٧,٤                          | ٠,٥                           | ١٧,٩                            |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على اصدارات مختلفة من تقارير الصادرات، والصادرة عن وزارة التخطيط لسنوات مختلفة، السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٤ والخاصة بالصادرات السلعية تم

الحصول عليها باستخدام نسب المساهمة من الجداول السابقة والمأخوذة من التقارير محل البحث بسبب كونها غير متوفرة في التقارير الرسمية كأرقام.

اما فيما يخص الانفتاح التجاري والقائم على اساس الصادرات أو  $(X/GDP)\%$  والذي يعد هنا التبيان الأكثر وضوحا فيما يخص ثقل الصادرات النفطية والمشار اليه في صدر تحليلنا هذا، اذ سجلت في الاغلب خلال هذه المدة نسب بسيطة جدا (دون الـ ١%)، وهذا يعني انه لا يوجد اي صادرات "عدا النفط" له وزن يجعله ذو اعتبار في بنية التجارة الخارجية للعراق.

ان موضوع الانفتاح التجاري ومقاييسه المعيرة عن ايضاح البنية العامة للتجارة الخارجية هي موضوع نسبي، ويقصد بذلك انه وبحسب نوع المؤشر ومتغيراته المستخدمة في حسابه يتم الحكم في كون النتائج تعبر عن حالة اقتصادية صحية ام غير ذلك، اذ انه من الطبيعي ان يتم الحكم على انه النسب المرتفعة من المؤشر المعتمد على متغير الواردات هي حالة غير صحية كونها تعبر عن الاعتماد الكبير للاقتصاد محل البحث على سد احتياجاته من السلع والخدمات على الخارج، والعكس صحيح فيما يخص المؤشر المعتمد في حسابه على متغير الصادرات، اذ ان المعدلات المرتفعة تعطي دلالة واضحة في كون القاعدة الانتاجية تتصف بالرصانة فيما يخص سد حاجات الخارج (الطلب الخارجي) على السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد الوطني، بالطبع في حالة كون بنية الصادرات لا تعتمد على تصدير النفط الخام بشكل اساسي كما لاحظنا في حالي العراق، اذ انه لو تحقق الاخير سيكون من المنطقي ان نحكم بسلبية وعدم صحية النسب المرتفعة الناتجة من هذا المقياس.

**ثالثاً. الانفاق العام في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨:** يبين الجدول رقم (٤) هيكل الانفاق العام في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨، اذ انه وكما هو معلوم بأن موازنة العراق الموحدة "والمعتمدة حالياً" تتكون من نفقات جارية ونفقات استثمارية، تضم الاولى الرواتب والاجور والمستلزمات السلعية والخدمية والمنح والاعانات... الخ، وتضم النفقات الاستثمارية نفقات الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والخاصة بالمشاريع الاستثمارية لهذه الجهات. وهنا لا بد ملاحظة امر مهم يخص الطبيعة التحليلية للبحث بشكل عام، وهي انه ونتيجة لضعف الجهاز الانتاجي في توفير مجموعة السلع والخدمات فإن اغلب قنوات الانفاق يتم تغطية متطلباتها عن طريق التجارة الخارجية، فالانفاق الحكومي الجاري الخاص بتوفير المستلزمات السلعية والخدمية "المشتريات الحكومية" والنفقات الاستثمارية بكل اصنافها وحتى انفاق الافراد المتأتية دخولهم من الانفاق الجاري على شكل اجور ورواتب (الطلب الكلي)، اغلبها يتم تغطية او اشباع متطلباتها عن طريق التجارة الخارجية، وهو امر يعزز من عناصر التسرب في دورة الدخل للاقتصاد العراقي.

ويلاحظ من الجدول (٤) أعلاه بأن صفة الاتجاه التصاعدي "المتذبذب" للنفقات العامة هي صفة سائدة على النفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري، فالتذبذب اصبح صفة ملازمة لهذه النفقات على طول سنوات الدراسة، وهذا الامر ناتج بصورة رئيسية عن عدم وجود استراتيجية مالية بعيدة الامد قادرة على توجيه الموارد المالية نحو الأنشطة الانتاجية، فتذبذب النفقات العامة في العراق ناتج عن حقيقة ان الانفاق العام في العراق يعتمد بصورة شبه كلية على الإيرادات المتأتية عن بيع النفط الخام، ولكون هذه السلعة غير مستقرة السعر "عالمياً" وبالتالي فإن تذبذب هذه النفقات ناتج عن تذبذب إيرادات النفط الخام، كون البلد يعتمد على سياسة "انفاق ماهو

مستحصل"، وهذه الحالة تعد مثلبة على واضعي اهم سياسة اقتصادية كلية "السياسة المالية" في العراق.

الجدول (٤): هيكل الانفاق العام (الجاري والاستثماري) في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨) (مليون دينار عراقي)

| السنة | النفقات الجارية | معدل التغير السنوي % | النفقات الاستثمارية | معدل التغير السنوي % | الانفاق العام | معدل التغير السنوي % |
|-------|-----------------|----------------------|---------------------|----------------------|---------------|----------------------|
| ٢٠٠٣  | ٤٦١٧٦٤٦,٣       | -                    | ٢٨٤٣١٣,٧            | -                    | ٤٩٠١٩٦٠       | -                    |
| ٢٠٠٤  | ٢٩٠٦٦٣٢٩,٣      | ٥٢٩,٥                | ٣٠٥١١٦٢             | ٩٧٣,٢                | ٣٢١١٧٤٩١,٣    | ٥٥٥,٢                |
| ٢٠٠٥  | ٢٢٤٧١٦٤٩,١      | (٢٢,٧)               | ٣٩٠٣٥٢٦             | ٢٧,٩                 | ٢٦٣٧٥١٧٥,١    | (١٧,٩)               |
| ٢٠٠٦  | ٣٢٥٩٧٦١٠,٣      | ٤٥,١                 | ٦٢٠٩٠٦٩             | ٥٩,١                 | ٣٨٨٠٦٦٧٩,٣    | ٤٧,١                 |
| ٢٠٠٧  | ٢٩٨١٩٨٦١,٢      | (٨,٥)                | ٩٢١١٣٧١             | ٤٨,٤                 | ٣٩٠٣١٢٣٢,٢    | ٠,٦                  |
| ٢٠٠٨  | ٣٩٠٨٧٤٢٠,٧      | ٣١,١                 | ٢٠٣١٥٩٥٤            | ١٢٠,٦                | ٥٩٤٠٣٣٧٤,٧    | ٥٢,٢                 |
| ٢٠٠٩  | ٤٥٩٤١٠٦٣        | ١٧,٥                 | ٩٦٤٨٦٥٨             | (٥٢,٥)               | ٥٥٥٨٩٧٢١      | (٦,٤)                |
| ٢٠١٠  | ٥٤٥٨٠٨٦٠        | ١٨,٨                 | ١٥٥٥٣٣٤١            | ٦١,٢                 | ٧٠١٣٤٢٠١      | ٢٦,٢                 |
| ٢٠١١  | ٦٠٩٢٥٥٥٤        | ١١,٦                 | ١٧٨٣٢١١٣            | ١٤,٧                 | ٧٨٧٥٧٦٦٧      | ١٢,٣                 |
| ٢٠١٢  | ٧٥٧٨٨٦٢٣        | ٢٤,٤                 | ٢٩٣٥٠٩٥٢            | ٦٤,٦                 | ١٠٥١٣٩٥٧٥     | ٣٣,٥                 |
| ٢٠١٣  | ٧٨٧٤٦٨٠٦        | ٣,٩                  | ٤٠٣٨٠٧٥٠            | ٣٧,٦                 | ١١٩١٢٧٥٥٦     | ١٣,٣                 |
| ٢٠١٤  | ٧٦٧٤١٦٧٣        | (٢,٥)                | ٣٥٤٥٠٤٥٣            | (١٢,٢)               | ١١٢١٩٢١٢٦     | (٥,٨)                |
| ٢٠١٥  | ٥١٨٣٢٨٣٩        | (٣٢,٥)               | ١٨٥٨٤٦٧٦            | (٤٧,٦)               | ٨٢٨١٣٦١١      | (٢٦,٢)               |
| ٢٠١٦  | ٥٥١٦٢٨٠٠        | ٦,٤                  | ١٨٤٠٨٢٠٠            | (٠,٩)                | ٧٣٥٧١٠٠٣      | (١١,٦)               |
| ٢٠١٧  | ٥٩٠٢٥٧٠٠        | ٧                    | ١٦٤٦٤٥٠٠            | (١٠,٦)               | ٧٥٤٩٠١١٥      | ٢,٦                  |
| ٢٠١٨  | ٦٧٠٥٢٨٥٦,١      | ١٣,٦                 | ١٣٨٢٠٣٣٢,٧          | (١٦,١)               | ٨٠٨٧٣١٨٨,٨    | ٧,١                  |

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

اذ انه تارة ما نجد معدلات نمو سنوية موجبة وأخرى سالبة وبأقيام متفاوتة، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد ان معدل النمو للانفاق العام سجل قيمة موجبة بلغت (٥٢,٢%) عام ٢٠٠٨ ونجده في السنة التي تليها تسجل معدل نمو سالب القيمة (٦,٤%)، لتليها معدلات نمو موجبة حتى السنة التي حصلت فيها الاحداث الامنية في البلد عام ٢٠١٤، والتي فيها بدأت معدلات النمو السالبة في الانفاق الحكومي لتعود عام ٢٠١٧ لتسجل (٢,٦%) ومن ثم (٧,١%) عام ٢٠١٨.

رابعاً. **تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨:** لتحليل مساهمة الانشطة الاقتصادية في الناتج الاجمالي بالاسعار الجارية نجد انه وخلال سنوات الدراسة "السنة عشر" احتلال نشاط النفط الخام الرتبة الاولى من حيث الاهمية النسبية، وهي اشكالية ملاسقة للاقتصاد العراقي سبق وان تم التطرق اليها في اعلاه، اذ تراوحت هذه النسب ما بين الـ (٦٨,٨%) تحديداً في عام ٢٠٠٣، وما بين (٣٣,٥%) وهي اقل نسبة مسجلة وكانت في عام ٢٠١٥، وتجدر الاشارة هنا الى ان الظروف الامنية والاسعار العالمية للنفط الخام تمارس دورها في التأثير على هذه النسب، وهو امر طبيعي لسلعة ذات مرونة عالية لهذين المتغيرين، وهذا الامر نجده واضح بشكل كبير من خلال انخفاض الاهمية النسبية للنفط الخام كنشاط مساهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق ما بعد عام ٢٠١٤، وحتى عام ٢٠١٨ الذي شهد تحسن نسبي في الاهمية لهذا النشاط وبمعدل (٤٦,٩%). اما فيما يخص نشاط الزراعة والغابات والصيد فإن الاهمية النسبية

لهذا النشاط جاءت متواضعة جدا مقارنة بما هو متعارف عليه من بلد يمتلك جميع مقومات النهوض بهذا النشاط من ارض خصبة ومياه وقوة عاملة ... الخ، اذ نجد ان الالهية النسبية لنشاط الزراعة والغابات والصيد لم يسجل في أفضل حالاته سوى (٨,٤%) وذلك في سنة ٢٠٠٣، اما بعد ذلك تراوحت النسبة ما بين (٦,٩%-٢%) فقط خلال السنوات (٢٠١٨-٢٠٠٤). (التخطيط، التقديرات الفعلية السنوية للنتاج المحلي الاجمالي ٢٠١٨-٢٠٠٣)

وكذا الحال فيما يخص نشاط الصناعات التحويلية والذي من المفترض ان يمارس أثر فاعلا في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من خلال دوره المهم في توفير مجموعة كبيرة من السلع التي من الممكن ان تكون ذات طبيعة تصديرية من جانب، ومن جانب آخر تخفيف الضغط على الميزان التجاري من خلال حفظ نسبة الاعتماد على توريد هذه السلع لسد الحاجة المحلية منها، وبالإضافة الى ذلك وتلك فإن لهذا النشاط دورا كبيرا "إذا ماتم الاهتمام به" في استيعاب اليد العاملة بالإضافة الى قدرتها على مواكبة التقدم التكنولوجي. (النجار، ٢٠١٧: ٣) فالاهمية النسبية لنشاط الصناعات التحويلية كمساهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق لم تتجاوز الـ (٣,٨%) خلال سنوات الدراسة، في أفضل حالاتها وهي في سنة ٢٠١٢، اما خلال الخمس الأخيرة لم تتجاوز الـ (٢,٦%)، وهي نسب متواضعة مقارنة بأهمية هذا النشاط (التخطيط، التقديرات الفعلية السنوية للنتاج المحلي الاجمالي ٢٠١٨-٢٠٠٣).

ولاكمال مجموعة الأنشطة السلعية المساهمة في تكوين الناتج يتبقى لنا نشاطين، هما كل من البناء والتشييد ونشاط الكهرباء والماء، بالرغم من ان نشاط البناء والتشييد سجل نسب مساهمة اعلى نسبيا من اقرانه من الأنشطة السلعية، إلا انه لم يكن بذلك الطموح خصوصا وان البلد وبالنظر لما مر به من ظروف الحرب والحصار قبل عام ٢٠٠٣، يكون بحاجة كبيرة لجعل هذا النشاط الاقتصادي أكثر فاعلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، اذ بلغ نشاط البناء والتشييد اعلى نسبة مساهمة عام ٢٠١٣ مسجلا (٧,٤%). اما النشاط الاخر وهو الكهرباء والماء فلم يكن أفضل حالا من البقية حيث كانت اعلى نسبة مساهمة مسجلة له عام ٢٠١٦ وهي (٣,٣%) فقط. (التخطيط، التقديرات الفعلية السنوية للنتاج المحلي الاجمالي ٢٠١٨-٢٠٠٣)

وبالانتقال الى الأنشطة التوزيعية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق والتي تتضمن كل من نشاط النقل والمواصلات والخزن ونشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ونشاط البنوك والتأمين، نجد ان الحلقة الاضعف من نصيب نشاط البنوك والتأمين، اذ لم يتعدى الـ (١,٨%) في أفضل حالاته وكان ذلك خلال السنوات ٢٠١٧-٢٠١٨. اما الأنشطة المتبقية فكانت نسب مساهمتها متقاربة الى حد ما متراوحة ما بين الـ (٤,٧%) تحديدا في نشاط النقل والمواصلات والخزن عام ٢٠١١، و(١١,٥%) عام ٢٠١٦. وبالنسبة لنشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه فكانت أدنى نسبة مساهمة له (٥,٣%) في عام ٢٠٠٨، أما اعلى نسبة مساهمة لهذا النشاط كانت (١٠,٩%) عام ٢٠١٥.

وبالتحول الى الأنشطة الخدمية والتي تتضمن نشاطين هما كل من نشاط ملكية دور السكن ونشاط خدمات التنمية الاجتماعية الشخصية، والاخير يتضمن نشاطين فرعيين هما الحكومة العامة والخدمات الشخصية، اذ كان لنشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية النسبة الاكبر من بين اقرانه، اذ تصاعدت نسب المساهمة من (٦,٣% و ١٠,٤%) للاعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ على التوالي وصولا الى نسب جيدة تعدت الـ (٢٠%) خلال السنوات ٢٠١٥-٢٠١٦، وتراجعت نسبيا لتسجل

(١٧,٢%) في العام ٢٠١٨. إذ ساهم النشاط الفرعي الحكومة العامة منه بنسب تتراوح ما بين (٤,٥%) كأدنى نسبة مسجلة وهي في عام ٢٠٠٣، و (١٧,٨%) كأعلى نسبة مساهمة سجلها هذا النشاط خلال عام ٢٠١٥، أما النشاط الفراضي الثاني "الخدمات الشخصية" فكانت لها نسب متواضعة مسجلة ما بين (١,٧%-٣,٩%) خلال مدة الدراسة. أما نشاط الخدمي الاخير والمتمثل بملكية دور السكن فقد سجل نسب مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ما بين (٠,٨%) كأدنى نسبة مسجلة خلال مدة الدراسة وهي في عام ٢٠٠٣، و(٩,٤%) كأعلى نسبة مساهمة لهذا النشاط تحديداً عام ٢٠٠٩، في في الثلاث سنوات الاخيرة فقد تراوح ما بين (٥,٨%-٧,٣%). (التخطيط، التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الاجمالي ٢٠١٨-٢٠٠٣)

وبين الجدول (٥) أدناه وبشكل مجمل، مساهمة الأنشطة الثلاثة والتي تم تفصيلها أعلاه في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ٢٠١٨-٢٠٠٣:

الجدول (٥): نسب مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة

٢٠١٨-٢٠٠٣

| السنة | الانشطة السلعية<br>(مع النفط الخام) % | الانشطة السلعية<br>(دون النفط الخام) % | الانشطة<br>التوزيعية % | الانشطة<br>الخدمية % | رسم الخدمة<br>(المحتسب) % |
|-------|---------------------------------------|----------------------------------------|------------------------|----------------------|---------------------------|
| ٢٠٠٣  | ٧٩,٢                                  | ١٠,٥                                   | ١٤,٧                   | ٧,١                  | (٠,١)                     |
| ٢٠٠٤  | ٦٨,٨                                  | ١٠,٩                                   | ١٥                     | ١٦,٧                 | (٠,٥)                     |
| ٢٠٠٥  | ٧٠,٥                                  | ١٢,٩                                   | ١٤,٤                   | ١٥,٦                 | (٠,٥)                     |
| ٢٠٠٦  | ٦٧,٣                                  | ١٢                                     | ١٤,٤                   | ١٨,٨                 | (٠,٥)                     |
| ٢٠٠٧  | ٦٥                                    | ١٢,١                                   | ١٤,٢                   | ٢١,٢                 | (٠,٤)                     |
| ٢٠٠٨  | ٦٦,٦                                  | ١١,١                                   | ١٢,٣                   | ٢١,٩                 | (٠,٨)                     |
| ٢٠٠٩  | ٥٧,٢                                  | ١٤,٤                                   | ١٥,٩                   | ٢٧,٦                 | (٠,٧)                     |
| ٢٠١٠  | ٦١                                    | ١٦                                     | ١٤,٨                   | ٢٤,٩                 | (٠,٧)                     |
| ٢٠١١  | ٦٧,١                                  | ١٤,١                                   | ١٢,٥                   | ٢١                   | (٠,٦)                     |
| ٢٠١٢  | ٦٥,٨                                  | ١٦                                     | ١٥,١                   | ٢٠,٨                 | (١,٧)                     |
| ٢٠١٣  | ٦٢,٧                                  | ١٦,٦                                   | ١٧,٩                   | ٢٢,١                 | (٢,٧)                     |
| ٢٠١٤  | ٦١,٩                                  | ١٨,١                                   | ١٦,٣                   | ٢٣,٨                 | (٠,٢)                     |
| ٢٠١٥  | ٤٩,٢                                  | ١٦                                     | ٢٢,٨                   | ٢٨,١                 | (٠,١)                     |
| ٢٠١٦  | ٥٠,٢                                  | ١٥,٩                                   | ٢٢,٧                   | ٢٨,١                 | (١)                       |
| ٢٠١٧  | ٥٣,٦                                  | ١٤,٣                                   | ٢٠,٦                   | ٢٦,٧                 | (٠,٩)                     |
| ٢٠١٨  | ٥٨                                    | ١١,١                                   | ٢٠,٢                   | ٢٣                   | (١,٢)                     |

المصدر: من عمل الباحث معتمداً على ما ورد من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط للسنوات ٢٠١٨-٢٠٠٣.

ومن خلال اخذ نظرة سريعة على مخرجات الجدول (٥) أعلاه، نجد بأن نسب مساهمة الأنشطة السلعية دون تضمين النفط الخام سجلت ارقاما متواضعة جدا مقارنة بحاجة السوق المتعطش (وخاصة بعد الخروج من حرب سيقها حصار اقتصادي طويل) للسلع المختلفة مما اضطر ذلك الى تعويض هذه الهوة عن طريق الاستيرادات وهو ما تم ملاحظته عند تحليل التجارة الخارجية "والتي تعد جزء لا يتجزأ من السوق السلعي"، إذ تراوحت هذه النسب ما بين (١٠,٥%) عام ٢٠٠٣، و(١٨,١%) كأعلى نسبة مساهمة تحديداً في عام ٢٠١٤، أما في السنة الاخيرة (٢٠١٨) لم تسجل سوى (١١,١%) فقط. أما اذا ما تضمين النفط الخام في الأنشطة السلعية فسنجد ان نسب المساهمة ستكون مغايرة لما تم طرحه، إذ ستكون نسب مساهمة الأنشطة السلعية عالية

للهولة الاولى إلا ان هذه النسب المرتفعة لا تعبر بصورة دقيقة عن مساهمة الأنشطة السلعية بشكل حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق، وبالتالي فقد سجلت الأنشطة السلعية متضمنة بياناتها النفط الخام (٤٩,٢%) كأدنى نسبة مسجلة خلال مدة الدراسة وتحديدًا في عام ٢٠١٥، وذلك الامر طبيعي يعود الى الانخفاض الكبير في اسعار النفط الخام في تلك السنة، اما بخصوص اعلى نسبة مساهمة للأنشطة السلعية كانت في عام ٢٠٠٣ بنسبة (٧٩,٢%)، اما في السنوات الثلاث الاخيرة من سنوات هذا التحليل فقد سجلت ما بين (٥٠,٢% و ٥٣,٦% و ٥٨%) للسنوات من ٢٠١٦ الى ٢٠١٨ على التوالي.

**خامساً تطور مؤشر الاستهلاك والاستثمار والرقم القياسي لاسعار المستهلك في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨:** نظرياً يكاد يتفق اغلب الاقتصاديون على ان الاستهلاك الكلي دالة في الدخل، بغض النظر عن نوع الدخل المستهدف ونطاقه. (داغر، علم الاقتصاد الكلي، ٢٠١٨: ٤٢) وبالتالي فإن الاستهلاك هو متغير اساسي في دراسة التوازن الكلي للاقتصاد، اذ يبين جزء من الجدول (٦) أدناه تطور مستوى الاستهلاك الكلي في العراق، والذي هو في الحقيقة يعبر عن مستويات إنفاق الفرد في العراق على مجاميع السلع والخدمات الاستهلاكية (مواد غذائية، دخان ومشروبات، ملابس واخذية، اثاث وتجهيزات منزلية، نقل ومواصلات ... الخ) وحسب الحاجة مستنداً "الفرد" على عاملي الدخل والسعر بالاضافة الى اسعار السلع الأخرى (العلاق ونجلاء علي، ٢٠٠٧: ١٤-١٥)، كذلك ويشتمل الجدول على معدلات نمو الاستهلاك الكلي خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٨.

الجدول (٥): معدلات نمو الاستهلاك والاستثمار الكلي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)

مليون دينار عراقي

| السنة | الاستهلاك الكلي (C) | نسب التغير السنوي (+/-%) | النمو السنوي المركب | الاستثمار (I) | نسب التغير السنوي (+/-%) | النمو السنوي المركب |
|-------|---------------------|--------------------------|---------------------|---------------|--------------------------|---------------------|
| ٢٠٠٣  | ١٣٦١٦٥٠٠,٩          | -                        |                     | ٣١٥١١٦٨,٨     | -                        |                     |
| ٢٠٠٤  | ١٩٥٣٨٧٧٣            | ٤٣                       |                     | ٩٠٥٥٧٧١,٧     | ١٨٥,٨                    |                     |
| ٢٠٠٥  | ٢٧٥٩٣٢٣٩,٧          | ٤١                       |                     | ١٦٢٩١٥٦٤      | ٨٠,٩                     |                     |
| ٢٠٠٦  | ٣٥٥٢٦٣٣٩,٧          | ٢٩                       |                     | ١٨٠٨٢٩٤٦      | ١١                       |                     |
| ٢٠٠٧  | ٤٢٩٦٣٠١٣,٣          | ٢١                       |                     | ١٠٤١١٨٨٩      | (٤٢,٤)                   |                     |
| ٢٠٠٨  | ٤٩٠٩١٣٥٥,٧          | ١٤                       |                     | ٢٣٨٤٢٩٩٨      | ١٢٩                      |                     |
| ٢٠٠٩  | ٦٨٢٥٦١٩٣,٢          | ٣٩                       |                     | ١٤٧٥٨٢٨٩      | (٣٨,١)                   |                     |
| ٢٠١٠  | ٧٢٠٢٦٣٢٤            | ٥                        |                     | ٢٥٧١٦١٨٧      | ٧٤,٢                     |                     |
| ٢٠١١  | ٧٦٢٦٠٣٤٦,٧          | ٦                        |                     | ٣٣٥٩٣٨٨٥      | ٣٠,٦                     |                     |
| ٢٠١٢  | ١٠١٢٩٩٥٦٥,٥         | ٣٣                       |                     | ٣٤١٨١٨٩٨,١    | ١,٨                      |                     |
| ٢٠١٣  | ١٠٥٦٩٦٧٤٥,٤         | ٤                        |                     | ٥٤٩٧٤٧٧٢,٢    | ٦٠,٨                     |                     |
| ٢٠١٤  | ١١٢٠٣٦٢٩٤,٤         | ٦                        |                     | ٥٥٨٣٧٤٠٢,٩    | ١,٦                      |                     |
| ٢٠١٥  | ١٠٨٣٩٦٥٢٤,٩         | (٣)                      |                     | ٥٠٦٥٠٠٩٥      | (٩,٣)                    |                     |
| ٢٠١٦  | ١١١٩١٧٩٨٤,٤         | ٣                        |                     | ٢٨٧٠٣٢٠٩,٣    | (٤٣,٣)                   |                     |
| ٢٠١٧  | ١١٤٠٥٨٣٨٠,٦         | ٢                        |                     | ٣٢٣٣٠٢٧٥,٩    | ١٢,٦                     |                     |
| ٢٠١٨  | ١١٥٠٣٤٣٨١,٧         | ٠,٨                      |                     | ٣٧٤٠٠٢٨١,٦    | ١٥,٧                     |                     |

المصدر:

- ❖ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث.
- ❖ معدلات النمو السنوي والنمو السنوي المركب من عمل الباحث.

ويلاحظ من الجدول اعلاه بأن معدلات نمو الاستهلاك خلال السنوات الاربعة الاولى ما بعد عام ٢٠٠٣ كانت مرتفعة نسبيا (باستثناء بعض السنوات) وهو امر طبيعي وخاصة بعد فترة حصار طويلة جعلت من المستهلك العراقي عطش لمجموعة كبيرة من السلع والخدمات من جانب، ولارتفاع مستويات الدخل الناتجة عن تحسن مستوى الرواتب والاجور والمرتبطة اساسا باسعار وكميات النفط الخام "المروود الرئيس لموازنة الدولة" من جانب آخر، وكنتيجة طبيعية لهذه العلاقة الرابطة ما بين ايرادات النفط الخام والنشاط الاقتصادي بشكل عام للبلد نستطيع تبرير الانخفاض الحاصل في مستويات الاستهلاك في عام ٢٠١٤، مضافا اليها لجوء الافراد الى تقليص مستويات الاستهلاك الى حد الضروريات واللجوء الى ادخار الفوائض من هذه الدخول للطوارئ نتيجة الظروف الامنية المربكة للوضع العام في البلد، وهذا الامر يتضح جليا بعد معرفة النمو المركب لبيانات الاستهلاك في القسم الاول الذي يضم السنوات (٢٠٠٣-٢٠١٠) والتي سجلت (٢٣%)، بينما سجلت في القسم الثاني (٢٠١٠-٢٠١٨) نسبة (٥,٣%).

إن مؤشر الاستثمار في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨) تعسكه لنا البيانات في الجدول (٦) السابق، والذي يبين كذلك معدلات التغير السنوية لهذا المؤشر، اضافة الى معدلات النمو المركب. وكما هو موضح من الجدول وما فيه من نسب فإن معدلات تراكم رأس المال الثابت وبالسعار الجارية غير مستقرة، فهي تتذبذب ما بين الصعود الى مستويات مرتفعة جدا وما بين الانخفاض بشكل حاد، الامر الذي قد يعود الى جملة من الاسباب اهمها: جملة المشاكل والمعوقات التي تواجه تنفيذ المشاريع الاستثمارية في البلد والتي تشمل مشاكل ومعوقات (تشريعية "تتعلق بالالية التي يتم فيها احالة العقود الاستثمارية"، أمنية "مرتبطة بالوضع الامني للبلد"، وغيرها)، وبالتالي نجد ان هذه النسب متذبذبة الى حد بعيد جدا.

كما ان النمو السنوي المركب للمدة الاولى (٢٠٠٣-٢٠١٠) كان أعلى من النمو المركب للمدة الثانية التي ضمت السنوات (٢٠١١-٢٠١٨)، وينسب (٩,٢٧%) - (٢,٧٦%) للمدتين على التوالي.

اما فيما يخص مؤشر الرقم القياسي لاسعار المستهلك فإنه في العراق يمكننا القول ان التضخم تسببه وتسيطر عليه ثلاث قوى رئيسية: قطاعية ونقدية ومالية. فالارتفاع المستمر في المستوى العام لاسعار هو نتيجة حتمية لاستمرار حالات الاختلال في القطاعات المختلفة للاقتصاد المعني، وبالتالي فإن الاختلال في السوق الانتاجي للسلع والخدمات المبين في المبحث السابق والذي يتم تعويض عجزه من توفير ما مطلوب منه عن طريق التجارة الخارجية له الحصة الكبيرة المسببة للتضخم. وفي ذات الحين فإن التضخم يعبر عنه بأنه ظاهرة نقدية يسببها عدم ضبط ضخ السيولة الى الاقتصاد من قبل صناع السياسة النقدية (وهو ما حصل في تسعينات القرن الماضي بسلبياته وايجابياته)، وكذلك من الممكن ان يتسبب رفع الاجور والاسعار والتوظيف العام غير المدروس في رفع مستويات الطلب وبالتالي رفع مستويات الاسعار.

أن معدلات التضخم السنوية لم تشهد استقرارا نسبيا الى ما بعد عام ٢٠١٠، اذ كانت المستويات قبل هذا العام مرتفعة وصلت ذروتها عام ٢٠٠٦ (٥٣,١%)، وهي نسبة عالية جدا لم يشهدها البلد إلا في تسعينات القرن الماضي، وجاء تلك الارقام الكبيرة بسبب توقف انتاج الكثير من المنتجات المحلية اللازمة لسد حاجة السوق المحلية مما ادى الى تعويض ذلك من خلال استيراد تلك السلع من السوق الخارجية. (بريغش، ٢٠١١: ١٠٥)، ان الاستقرار الواضح في المستوى العام

للاسعار وخاصة ما بعد عام ٢٠١٣ عكس نجاح السلطة النقدية على توفير الاستقرار في سوق الصرف وبالتالي فإن التوقعات التضخمية التي من الممكن ان يولدها سعر الصرف انعكست على هذا الاستقرار (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٨: ٥).

### المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

#### أولاً. الاستنتاجات:

١. للتجارة الخارجية الاكثر انفتاحاً أثر كبير في تقلب المتغيرات الكلية للاقتصاد العراقي، نتيجة لعدم مرونة الجهاز الانتاجي في سد حاجات السوق المحلية من السلع والخدمات، وبالتالي يتم سد هذه الفجوة عن طريق القطاع الخارجي الامر الذي يرفع من معدلات التسرب من دورة الدخل في البلد.
٢. ان الانفتاح التجاري في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ سواء أكان بقيود تنظيمية او دونها لا تؤدي الغرض الاقتصادي منها ما لم تكن هناك قدرة انتاجية تنافسية لها القدرة على مواجهة هذا التحدي، وبالتالي فإن مشكلة القطاع الخارجي في العراق هي مشكلة هيكلية وليست تنظيمية.
٣. ان الاثر المتباين للانفتاح التجاري في العراق ينبع من جانين، الاول هو مساهمته في توفير مجموعة كبيرة من السلع والخدمات وبأسعار خدمت جميع طبقات المجتمع (بغض النظر عن الجودة) وفي فترة حرجية وخاصة في ظل غياب قطاعات انتاجية قادرة على لعب هذا الدور، أما الجانب الثاني هو ان الانفتاح التجاري والمبالغ به من شأنه ان يقف حجر عثرة أمام القطاعات المنتجة كون المنافسة هنا غير عادلة بغياب إذا لم يتوفر الدعم المناسب لهذه القطاعات في المراحل الاولى على اقل تقدير.

٤. للصادرات العراقية من النفط الخام الاهمية النسبية الكبيرة الامر الذي يضيفي صفة الاحادية في بنية الصادرات للبلد، مما يجعلها "الصادرات" ذات حساسية عالية تجاه صدمات الاسعار العالمية للنفط.

#### ثانياً. التوصيات:

١. ضرورة ان يكون اتباع سياسة تجارية منفتحة مقرون بدعم وتطوير القطاعين الزراعي والصناعي المنتجة للسلع والخدمات بالجودة والكمية الكافية لسد الحاجة المحلية، الامر الذي من شأنه ان يسهم في تخفيف الصدمات المتأتية من القطاع الخارجي.
٢. ان يتبع التوصية الاولى اعلاه تنويع الواردات المالية للدولة من خلال تنويع الصادرات خارج إطار المورد الناضب، الامر الذي يدعم ديمومة دورة الدخل بأقل نسبة من التسرب.
٣. الاهتمام بالقطاع الخاص وخاصة فيما يتعلق بالإطار التشريعي المنظم للعمليات الاستثمارية في العراق والذي من شأنه رفد الهيكل الانتاجي بفرشة واسعة من السلع والخدمات التي من شأنها تخفيف أثر صدمات القطاع الخارجي على المتغيرات الكلية للاقتصاد العراقي.

#### المصادر

#### أولاً. المصادر العربية:

##### أ. الكتب:

١. محمود محمد داغر، (٢٠١٨)، علم الاقتصاد الكلي-نظريات وسياسات، ط ١، دار السيسبان، بغداد.

##### ب. التقارير:

١. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي عن دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في ادارة التضخم لعام (٢٠١٨)، بغداد: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث (٢٠١٨).

٢. وزارة التخطيط، (٢٠١٠)، التقرير السنوي للصادرات لسنة (٢٠٠٩)، بغداد: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.
٣. وزارة التخطيط، (ايار ٢٠١٩)، التقرير السنوي للصادرات لسنة (٢٠١٨)، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاءات التجارة.
٤. وزارة التخطيط. (تشرين الثاني ٢٠١٩). تقرير الاستيرادات لسنة (٢٠١٨)، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاءات التجارة.

### ج. البحوث المنشورة:

١. يحيى غني النجار، رياض جواد، واقع الصناعات التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها (رؤية مستقبلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخمسون (٢٠١٧).
٢. سلام هامل بريغش، (٢٠١١)، فاعلية السياسة النقدية في ظل تحرير اسعار الفائدة ماذج لدول مختارة -للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨)، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.
٣. مصعب عبد العالي ثامر سالم عبد الحسن رسن. (كانون الأول، ٢٠١٧)، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الربعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد ٣٤، ١٣٢.

### ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Joseph G Nellis, D. P., (2004), PRINCIPLES of MACROECONOMICS. London: Pearson Education Limited.
2. Margaret Ray, D. A., (2010), KRUGMAN'S MACROECONOMICS for AP. New York: WORTH PUBLISHERS/BFW.
3. Mbogela, C. S., (2015), Trade Openness: An African Perspective- Examining the determinants of trade openness and bilateral trade flows for the African countries. (P. theses, Ed.) Yorkshire, England: UNIVERSITY OF HULL.

### ثالثاً. المواقع الالكترونية:

1. Shafaeddin, S. (2005) Retrieved 9 13, 2019: from [https://unctad.org/en/docs/osgdp20053\\_en.pdf](https://unctad.org/en/docs/osgdp20053_en.pdf)
٢. مهدي العلاق، ونجلاء علي، (٢٠٠٧)، وزارة التخطيط، تاريخ الاسترداد ٢٤ ٧، ٢٠٢٠، من الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث: <https://mop.gov.iq>.
٣. وزارة التخطيط، (بلا تاريخ)، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث. تاريخ الاسترداد ٢٤ ٧، ٢٠٢٠، من <http://www.cosit.gov.iq>.